

الفصل 68 من الدستور، والمادة 273 من النظام الداخلي للمجلس، سيعقد المجلس مباشرة بعد جلسة الأسئلة جلسة عامة، تخصص لمناقشة البيانات التي قدم السيد رئيس الحكومة في الجلسة العامة المشتركة لمجلسي البرلمان ليوم الاثنين 12 أبريل 2021، حول "الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواجهة". وسنكون على موعد مباشرة بعد ذلك مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة التالية:

- مشروع قانون رقم 08.20 يوافق بموجبه على معاهدة أفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي (معاهدة بليندانا) الموقع بالفاخرة (مصر) في 11 أبريل 1996؛

- مشروع قانون رقم 45.20 يوافق بموجبه على الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016؛

- مشروع قانون رقم 54.20 يوافق بموجبه على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، الموقع بالرباط في 24 أغسطس 2020؛

- مشروع قانون رقم 59.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع بالرباط في فاتح سبتمبر 2020؛

- مشروع قانون رقم 60.20 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الموقع بيكين في 29 يونيو 2015.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في آخر الجلسة تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل الآجال المحددة، وأحيل على الحكومة التي عبرت عن عدم استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه لقطاع العدل، وموضوعه رقمنة محاكم المملكة. نقطة نظام في التسيير؟ تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

احنا، غير في تسيير هاذ الجلسة، وتفعيلا لمقتضيات النظام الداخلي،

محضر الجلسة رقم 353

التاريخ: الثلاثاء 30 شعبان 1442هـ (13 أبريل 2021م).
الرئاسة: المستشار عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.
التوقيت: ساعة وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة للأسئلة (الشفهية) وجواب الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، يطيب لي، أصالة عن نفسي ونيابة عن جميع أعضاء المكتب، أن نتقدم إليكم بأحر التهاني وأجمل التبريكات بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، سائلا المولى عز وجل أن يعيده على الجميع بالخير واليمن والبركات. والآن سأعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على كل ما جد من مراسلات وإعلانات.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس من افتتاح دورة أبريل إلى يوم الثلاثاء 13 أبريل 2021 ما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 28 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 11 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 42 جوابا.

كما نهي إلى علم السيدات والسادة أعضاء المجلس أنه طبقا لأحكام

شكرا، السيد المستشار، على السؤال.

في البداية لا بد من واحد التوضيح أنه عبارة "المحكمة الرقمية" هي تعبير مجازي، لا توجد محكمة رقمية.

الرقمنة أو إدماج وسائل الاتصال، الوسائل العصرية للاتصال والإعلام تساعد على التحول الرقمي في العديد من القطاعات، قطاع العدل عنده واحد الخصوصية ترتبط بالعدالة، لأنه مرفق معياري تينج الحق، وللرقمنة فيه حدود معينة، فالحديث عن المحكمة الرقمية يوحي بأن المحكمة افتراضية، مما تنفي معه جميع المواصفات الكونية والتاريخية ديال المحكمة وطقوسها الحضورية والتواصية والترافع وتشكل القناعة الوجدانية للقاضي أمام المتهم إلى غير ذلك.

إذن فالمحكمة الرقمية أو الذكية هو استعمال مجازي، الأمر يتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا العصرية ديال وسائل الاتصال، واللي في القطاع ديال العدالة تتيح واحد العدد الإجراءات، مثلا نزع الطابع المادي على الإجراءات (la dématérialisation des procédures). إذن كإين واحد العدد المساطر، مثلا التبليغ يكون ماديا، كإين مفوض اللي تبليغ، والتبليغ يمكن يكون لا مادي عن طريق البريد الإلكتروني، وكإين معتمد في واحد العدد المنظومات القضائية، إذن نزع الطابع المادي عن الإجراءات.

كإين التوقيع الإلكتروني حتى هو راه مستفيدين منه، كإين التبادل الإلكتروني بين المهنيين، مثلا كإينة المنصة المحامي، وكإين المنصة ديال خطة العدالة ديال العدول، وتيمكن توزع واحد العدد المنصات الإلكترونية للمهنيين ديال العدالة، كإين خلق فضاء للتواصل ما بين.. مثلا (www.mahakim.ma) تتيح ما بين المتقاضين، ما بين عموم المرتفقين، التواصل مع المحاكم عن بعد، وكإين ما يعرف بـ (les techniques de visioconférence) ديال تقنيات المناظرة المرئية عن بعد، اللي استعملناها احنا في المحاكمة عن بعد أثناء الحجر الصحي إلى غير ذلك.

إذن هاذو واحد العدد ديال التقنيات تندبر إدماجهم في منظومة العدالة بطريقة توافقية وتشاركية باش تبقى المحاكمة عادلة وحقوق الدفاع وواحد العدد ديال الأمور تبقى متوفرة.

لذلك، فوزارة العدل وضعت مخططا أو ما يسمى بـ "المخطط المديرية" "مخطط التوجيه" (Le schéma directeur) ديال التحول الرقمي لمنظومة العدالة، فيه التدرج، فيه التشاركية، فيه اندماج المنصات، عوض أن تقدم في الرقمنة بمشاريع جزئية تقنية على حسب الإمكانيات وعلى حسب الإبداع ديال المهندسين ديال القطاع.

الآن عندنا مخطط توجيهي على العديد ديال المشاريع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الفريق، لكم الكلمة.

اليوم النظام الداخلي يسمح للسادة رؤساء الفرق والسادة المستشارين باش يحيطو علما الحكومة في مواضيع عندها ارتباط بما هو وطني عام.

اليوم، الحكومة كتركس واحد المبدأ ديال عدم التجاوب مع البرلمان، وهذه المرة الثالثة واحنا نتطلبو الحكومة باش تتفاعل مع هاذ المؤسسة، ونستغرب ونستكر هاذ التعامل اللي ما عندو حتى شي أساس، حتى شي منطوق إلا منطوق الاستبداد.

واليوم الحكومة تؤكد مرة أخرى على أنها مستبدة في قراراتها، غير قادرة على الحوار مع البرلمان، واحنا غادي نشبثو بهاذ مسالة الحكومة في كل مكان وزمان، لأن هذا الدور ديالنا، وحتى شي واحد ما من حقو يفرغ هاذ المؤسسة التشريعية اللي من حقها الرقابة ومسالة الحكومة في القضايا اللي كترتبط بالمواطنات والمواطنين.

ونؤكد لكم، السيد الرئيس، أنه الأسبوع المقبل غادي نظرحو هاذ السؤال والأسابيع المقبلة إلى أن تتفاعل هذه الحكومة مع القضايا المرتبطة بالمغاربة، واحنا نتأكدوها مرة أخرى، أن هاذ الحكومة لا تتجاوب مع طرح القضايا المرتبطة بمشاكل المغاربة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

أنتموا تتعرفو بأن هاذ المادة، النظام الداخلي واضح، الإحاطة يجب أن تكون متفقة مع الحكومة وأعضاء البرلمان، الرئاسة صيفطت للحكومة، الحكومة جاوبت قالت لكم بأنني ما غاديش نساهم، الرسالة ديالك راه وصلت.

ندوزو مباشرة إلى السؤال الأول موجه لوزير العدل، موضوعه "رقمنة محاكم المملكة".

هذا السؤال للفريق الاشتراكي، لكم الكلمة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شرفت بلادنا منذ سنوات في إصلاح منظومة العدالة ببلادنا، والمحكمة الرقمية بكل تجلياتها هي جزء مركزي من هذا الإصلاح، وقع هناك تراكم، صحيح.

نريد اليوم أن نعرف أين وصل هاذ التراكم ديال المحكمة الرقمية؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بن عبد القادر، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، رمضان مبارك سعيد لكافة السيدات والسادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا، السيد الوزير، على المعطيات التي قدمتموها لنا، فقط غير للتوضيح أيضا عندما قلت "المحكمة الرقمية" أقصد أن المحكمة الرقمية بالصيغة التي وصفتموها لنا، السيد الوزير، لا وجود لها في أي بلد في العالم، لكن ما أريد أن أقول هو: هل استطعنا سواء في الشق الإداري اليوم أن نتملك واحد التكنولوجيا الرقمية في إطار المعاملات التي تجري بين الأطراف القضائية داخل المحكمة؟ هل يمكننا من تمكين الموارد البشرية ديال المحاكم من التكوينات اللازمة ومن الكفاءات الضرورية لإدارة هاذ التصور الرقمي والتحول الرقمي؟

وكذلك، هناك الشق القضائي أو ما يمكن أن نصلح عليه (بالعدالة الرقمية)، هل التجربة التي أخذتها بلادنا وخاصة جاءت مع الوباء، تنمنا في هاذ الشهر الكريم أن تمشي علينا، هل استطعنا أن نحقق تراكما يشجعنا في المستقبل على أن نواصل هاذ المسار، ولكن في إطار حفظ حقوق المتقاضين وحفظ كل الأطراف القضائية؟

كذلك، هل في إطار التعاون بين الهيئات القضائية، الهيئات ذات الارتباط بالقضاء، هل استطعنا مثلا أن نصل إلى المحامي الرقمي، مثلا؟ هل استطعنا أيضا أن نصل إلى التحكيم الرقمي في المعاملات المادية، يعني العقود وما إلى ذلك؟

هذا ما أقصد بصفة عامة بالمحكمة الرقمية.

اليوم، هاذ.. نتعتبرو أن هاذ التحول الرقمي هو مدخل تحديتي للإدارة القضائية في بلادنا. صحيح حدث، باقي ما وصلناش، ولكن التحديث هاذ مدخل أساسي، لذلك هاذ يحتاج، أولا، بطبيعة الحال إلى كفاءات، ويحتاج إلى تحفيزات ويحتاج أيضا إلى ميزانيات ضخمة، لذلك بلادنا اليوم، السؤال الذي كان مطروح:

هل هاذ المسار هو مشجع؟

هل حققنا التراكم الذي يجعلنا قادرين على أن نواصل هاذ المسار وضمن في نفس الآن كل ما تضمنه الأشياء العادية، المحاكمة المباشرة والتعاملات المباشرة؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ندوزو للسؤال الثاني والأخير في هاذ القطاع، موضوعه "إصلاح خطة العدالة" للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي. الكلمة لكم.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية رمضان مبارك للجميع.

السيد الوزير المحترم،

بالنسبة لمهنة العدول أو التوثيق العدلي، نعرفو على أنها أقدم مهنة بالمغرب، وأن مسارها تاريخي عرف عدة محطات وعدة تحولات وإصلاحات كبرى، ابتداء من ظهور 1914 حتى آخر قانون منظم اللي هو 16.03 في 14 فبراير 2006.

كما تعلمون، السيد الوزير، فالعدول هم حلقة أساسية داخل المنظومة القضائية المغربية، وخلال الورش الإصلاحية المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة، خطة العدالة، والذي بدأ سنوات هاذي، فثار نقاش على عدة نقط، سوف أركز معكم، السيد الوزير، على نقطة واحدة وهي المتعلقة بالمادة 35 من القانون المشار إليه 16.03 والتي تتعلق بالمراقبة التي تمارسها قاضي التوثيق بالمحكمة على كل العقود التي تخضع لتصرفات السادة العدول، فهاذ النقاش اللي ثار حول هاذ النقطة بالضبط فالسادة العدول، نعرفو احنا دابا في 2021 وكعرفو على أن مهنة العدول عرفت تطورا كبيرا، آخرها هو ولوج المرأة، وبالتالي أصبحت هاذ المهنة بالمساواة مع كافة المهن الأخرى، سواء الموثقين أو المحاماة في مجال القضاء، وبالتالي فآن الأوان لمراجعة المادة المشار إليها.

فنود اليوم معرفة رأيكم، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ربما غادي يتعذر علينا في جلسة عامة مناقشة توجهات السياسة العامة للحكومة أن ناقش واحد المادة في واحد القانون وأشنو الرأي ديالنا فيها. على كل حال، هناك حوار مفتوح مع الهيئة الوطنية للعدول، إلى قلت لك بأن وزارة العدل عندها وصاية على واحد السبعة أو ثمانية مهن: كالمحامون، الموثقون، والعدول والنساخ والخبراء، التراجمة، إلى غير ذلك. يمكن نقول بأن الهيئة الوطنية للعدول هي الهيئة التي تميزت بأكثر عدد من الاجتماعات في وزارة العدل، لا على مستوى المكتب التنفيذي السابق ولا المكتب التنفيذي الحالي ولا اللقاءات مع المجالس الجهوية ديال السادة العدول، خصوصا أنني كنت حريص على استقبال الوفد ديال الرائدات ديال الفوج 2018 اللي حظي بالرعاية الملكية السامية، لأن جلالة الملك فتح الباب بالتوجهات ديالو أمام المرأة المغربية لولوج خطة العدالة، وكنت حريص نظاماً على الاندماج ديال هاذ النساء في كل الدوائر القضائية، وكانت مناسبة باش تتلاقى مع المسؤولين الجهويين.

"أوضاع المساجد والأئمة والقيمين عليها بالعالم القروي".
والسؤال لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحدهم مشكوراً.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رمضان كريم للجميع.

رمضان كريم لجلالة الملك أمير المؤمنين والأسرة الملكية والشعب المغربي
قاطبة، وندعو ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يرفع علينا وباء كورونا وعلى
البشرية جمعاء.

في إطار وشكل السؤال، السيد الوزير، نبلغكم ونرفع وننتظر جوابكم
وتجاوبكم، ولا تعقيب ولا رد على التعقيب، إذن لن أعقب ولن أرد على
تعقيب إن كان هناك تعقيب، بغينا السيد الوزير، نبلغكم حالة شفهاها
وبغينا التفاعل دياكم معها.

السيد الوزير،

ليس بالصعب على أحد أن يلاحظ الفرق بين المساجد في العالم
الحضري والمساجد في العالم القروي. في العالم الحضري مساجد جيدة
وفاخرة وفتخر بها، وقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية غالباً ما يتكلف بما
يجب من تجهيزات والاعتناء بالأئمة والمؤذنين، ونحبي كذلك حالياً ما تقوم به
مؤسسة محمد السادس في هذا الشأن منذ إنشائها.

تثير هذا الفرق بين العالم الحضري والعالم القروي فيما يخص المساجد
لنطالبكم بعناية أفضل بالعالم القروي وبمساجده تشييداً وتجهيزاً وتديراً.

السيد الوزير،

ها نحن في رمضان ابتداء من الغد، إن شاء الله، وهناك فتنة من القيمين
الدينيين وهم المؤذنين على وجه الخصوص، حسب ما اطلعنا عليها فهم
يتقاضون مبالغ جد هزيلة، يمكن أن تقول أنها إكراميات رمزية، 500 درهم،
700 درهم، باستثناء بعض الاستثناءات في مستوى 2000 درهم، باش
غادي يكملو السيد الوزير؟ بسخاء المحسنين، بمناسبة الصدقات،
السلكات والجنازات.

من غدا، إن شاء الله، ما كين صدقات، ما كين سلكات، ما كين
حتى شي مناسبة أخرى، كيف ستكون وضعية هؤلاء الذين سيرفعون
الأذان إلى مسامعنا 5 مرات في اليوم؟ في الوقت الذي نسعى جميعاً إلى أن
هؤلاء والأئمة يجب أن يكسبوا قوت العيش الكريم ليتفرغوا للشأن الديني
بصفة كاملة، وذلك يساهم في تحصين الحقل الديني وضمان الأمن الروحي
للشعب المغربي.

إلى كان هناك إشكال أو مشكل ميزانية، نحن معكم، السيد الوزير،

إذن هناك حوار، المكتب التنفيذي وصلنا معه إلى مسودة ديال
مراجعة القانون، لكن المكتب التنفيذي الحالي اللي انتخب في أول جلسة
معه عبر عن رغبته في الإطلاع على هاذيك المسودة وسلمناها له، ونحن
ننتظر تفاعله مع هذه المسودة، في إطار الاستمرارية وفي إطار الحوار،
ونطمح بأننا نستطوع في هاذ الولاية التشريعية هاذي اللي احنا فيها اليوم
أننا تقدمو واحد القانون ديال خطة العدالة، قانون حديث عصري، فيه
افتتاح على تكنولوجيا المعلومات وعلى الرقمنة، لكن أيضاً يراعي، وأتم
تفضلتم، السيد المستشار المحترم، نراعي الخصوصية التي تتميز بها هاذ المهنة
عن باقي المهن الأخرى، لأنها موروث ثقافي مهم في بلادنا، وحظيت بالعناية
ديال مختلف الملوك والسلاطين اللي أطروها بظواهر اللي تضبط الولوج
إليها والخصوصية ديالها والممارسة ديالها، فالوزارة هي أحرص ما تكون على
الحفاظ على الخصوصية ديال هاذ المهنة، مع الافتتاح ومع مراعاة الأوضاع
ديال الناس اللي كيولوجو لهاذ المهنة هاذي، ومع حتى التطورات اللي يمكن
تحدث في إطار تعزيز هاذ المهنة اللي حقيقة تتعزز الأمن التعاقدى للمغاربة
وتسهرو على توثيق معاملاتهم وحقوقهم.

فاحنا في حوار مفتوح ومتفائلين وبأنه ما ينبغي أن يراجع في هاذ القانون
سيراجع، وما ينبغي تعديله سيعدل، وما ينبغي تعزيزه والحفاظ عليه سيتم
ذلك.

شكراً السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السيد الرئيس، لكم الكلمة فيما تبقى لكم من الوقت.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

النقطة المشار إليها، السيد الوزير، هي تعرف نقاشات، واحنا البور
ديالنا هو إثارة انتباه الحكومة لكل النقاشات السائدة في المجال اللي احنا
كنتكلمو عليه، والهدف من السؤال هو معرفة مسار الإصلاح المتعلق بهاته
النقطة، بالإضافة إلى نقط أخرى.

فحتى التصرفات اللي تيقومو العدول ممكن الإبقاء على بعض التصرفات
تبقى تحت المراقبة للسادة القضاة، ولكن ممكن بعض التصرفات اللي تقدر
نرفعو عليها هاذ المراقبة.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة، ونرحب
كذلك بالسيدة الوزيرة والسيد الوزيرين للتفاعل - لاشك - معنا في
هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه

فنحن معكم، ما تحتاجو لا تعقبو، هاذ المسألة هاذي متفقين عليها. غير إلى قلت، السيد المستشار المحترم، أن القضية إلى كانت مسألة الميزانية نتفقو فيها، كلما اجتمعنا معكم في مناقشة الميزانية كنعقول لكم إيوا هذاك الشي اللي غادي تقولو لي من بعد راه كنيتمقرر هنا، فعلى كل حال حتى اللي وقع في مستوى الميزانية راه هو شيء مهم جدا، ولكن غير كافي. قلت لكم خاصنا 3 أضعاف على الأقل هاذ الميزانية اللي كاينة الآن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن غادي ننقل إلى قطاع آخر.

وقبل أن ننقل، نشكر السيد الوزير على مساهمتكم كذلك في هذه الجلسة.

السؤال الموالي لقطاع السياحة والصناعة التقليدية، ولكن السيدة الوزيرة اعتذرت، واش عندها عذر؟ وعبرت على أنها سوف لن تحضر في هذه الجلسة؟ وكذلك ما نبيتش شي واحد من الحكومة باش يتناول الجواب على السؤال.

وبالتالي غادي نطبق عليه المادة 292 من النظام الداخلي، اللي تمنعطيو الصلاحية للفريق اللي دار السؤال اللي هو مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، واش بغيتو تطرحو السؤال أو لا تأجلوه؟ إلى بغيتو تطرحوه تفضلو، وإلى بغيتو تأجلوه لكم ذلك.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

احنا غادي نطرحو هاذ السؤال لأن السيدة الوزيرة نادرا ما تحضر البرلمان، وعادة ما تتحضرش، من الوزراء الأكثر غيابا، ولحد الساعة تهربت من كل طلبات اللقاء اللي طلبناها لها، سواء كبرلمانيين أو كشركاء اجتماعيين، النقابة الوطنية للسياحة التابعة للكونغرس الديمقراطية للشغل رفضت اللقاء وترفض تطبيق التعليمات ديال السيد رئيس الحكومة، اللي في المشور ديالو ديال 2017 حث الوزراء على أنهم خاصهم يفتحو حوار مع الشركاء الاجتماعيين.

هاذ الوزيرة أغلقت باب الحوار ورفضت، وهي فوق هذا وكله وزيرة تبذر المال العام وتحاول تفويت ممتلكات الدولة للقطاع الخاص.

هاذ السيدة الوزيرة باغية تفوت 12 معهد ديال التدبير أو التكوين السياحي في السياحة والفندقة، فيهم 3 غادي تفوتهم، غير عتفوت غير الأطر، و3 ما غيتفوتوش غيبقاو في الوزارة، و9 غيتفوتو بالأطر ديالهم.

بغينا نسولو السيدة الوزيرة، مع كامل الأسف، هي تهرب من الجواب، وهذا يظهر أن في الأمر "إن"، 3 ديال المعاهد غادي تخليهم عندها في الوزارة لكي تفوتهم للخواص، احنا تنسألو شوكون هوما هاذ الخواص؟

في أي ميزانية تمكّنكم من معالجة هاذ الوضعية وأي إصلاح ضروري في مجال الحقل الديني.

نريد مساجد قائمة الذات في العالم القروي، مساجد بكل مرافقها، بما فيها مسكن للإمام ومسكن للمؤذن، إلا من يستغني عن ذلك بمحض إرادته.

وهذا السيد الوزير، سأسلم لكم ملتصا من إقليم ميدلت فيما يخص هذا الشأن.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بارك الله لكم في رمضانكم وفي أيامكم على الدوام، إن شاء الله.

السيد المستشار المحترم،

شكرا لكم على سؤالكم، وتعلمون أننا نقاسمكم كل ما ذكرتموه.

قضية الفرق ما بين البادية والمدينة هاذي مسألة بنيوية في الدنيا كلها، ولكن على كل حال ما كان أحد يهتم خصوصا بالقيمين الدينيين في العالم القروي، الحمد لله، الحالة اللي احنا فيها بتوجيهات وتعليمات من أمير المؤمنين أعزه الله، أحسن بكثير بل لا تقارن بما سبقها.

تتعرفو، السيد المستشار المحترم، كان 6 ملايين ديال الدرهم اللي هي تياخذوها القيمين الدينيين، الآن، الحمد لله، تياخذو على الأقل مليار و430 مليون ديال الدرهم، وهاذ السيرورة هاذي مستمرة ما هياش متوقفة، إن شاء الله، ولن تتوقف أبدا، نعاهدكم أن آخر مظاهر هاذ التحول الذي لا يتوقف أن أمير المؤمنين أعطى تعليماته أنه تزداد القيمين الدينيين 300 درهم كل سنة لمدة 4 سنوات، وإن شاء الله، ستستمر.

ثم عندنا القضية ديال الشرط بالخصوص في البادية هو الأساس، سنعمل بمساعي مشتركة مع المجالس العلمية باش اللي كان عندو الشرط يتراد واللي توقف يستأنف، واللي ما كانش عندو يتحدث، لأنها مسألة ماشي فقط عندها واحد الدلالة تاريخية، دلالة ثقافية، دلالة دينية في بلدنا هو الالتطام بين الجماعة وإمامها.

احنا عارفين تماما بأن الفئة المؤذنين باقين بعاد على أسمو.. ولكن هاذ الأمور كلها تمشي، إن شاء الله، باستمرار أنهم داخلين في التغطية الصحية جميعا وأنهم يستفيدون بكيفية القيمين الدينيين من الخدمات ديال "مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين" إلى غير ذلك.

يخضعون لتوجيهات رئيس الحكومة، وإن كان لابد من التعامل الإيجابي بين البرلمان والوزراء، هذا من حق الجميع طبعاً السياق..
أنا باغي نقول راه مجال مجال، الحمد لله، لأن كانت وزيرة سابقاً.. اللي نبغي نقول ظاهرة التلوث 70% من التلوث ديال المدن و70% من حل لمشكلة التغيرات المناخية يأتي من المدينة، هذا آخر القرارات لأسباب كثيرة، وخاصة 3 ديال الأسباب، أنه هاذ الانبعاثات تأتي من الطاقة، الإنتاج ديال الطاقة، جزء كبير منها يأتي من الطاقات اللي جاية من ما هو أحفوري، خاصة الشاربون والفيول، السبب الثاني هو الصناعة، السبب الثالث هو النقل، 3 ديال الأسباب رئيسية. ولذلك البلاد ديالنا أخذت هاذ الشيء بعين الاعتبار، القوانين كلها، البرامج كلها أخذت هاذ الشيء بعين الاعتبار.

أول أمر قمنا به الآن هو المحاولة ديال التحول نحو النقل، راه منذ زمن اخذنا قرارات في النقل على أشنو نوع السيارات اللي تدخل للبلاد ديالنا، اخذنا قرارات في الفحص التقني، اخذنا قرارات باش حيدنا (TVA¹) على السيارات الكهربائية والهجينة (Hybride) اللي تتخلط ما بين اسمو.. هذه قرارات باش نشجعو واخذنا قرارات على مستوى الحكومة باش سنويا 10% ديال السيارات اللي غادي يكونو غادي يكونو سيارات كهربائية وسيارات هجينة.

الأمر الثاني اخذنا قرار على مستوى الطاقة، ما كاينش الآن الطاقة اللي غادي تنتج بالأحفورية، الحمد لله، وقفنا واحد العدد ديال المحطات الطاقة اللي كانت تستعمل الفيول، العشرية المقبلة غادي تكون كلها طاقات متجددة في الإنتاج ديال الكهرباء.

الأمر الثالث وهو أنه التلوث الصناعي سابقاً كان، ولكنه الآن مع قانون التقييم البيئي ليس هناك مصنع يقبل إلا إذا احترم المواصفات البيئية، ليس هناك مصنع يقبل إلا إذا احترم المواصفات البيئية اللي منصوص عليها في القانون، وتدار حتى برنامج ديال محاربة التلوث الصناعي في واحد العدد ديال المناطق.

بالإضافة إلى هاذ الشيء، طبعاً، ألزمتنا الصناعة بما يسمى بـ "الافتحاص الطاقوي"، هذه كلها برامج، ودرنا واحد العدد دالمحطات ديال الهواء. يمكن نقول لكم هاذ الشيء صحيح، التلوث ديال الهواء بالخصوص، لأن السؤال غادي في التلوث ديال الهواء، هذا فعلاً واحد المعضلة اللي الآن، كما قلت لكم، كاين برنامج فيها وكاين واحد العدد من البرامج الفرعية فيما يتعلق بهذا الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد المستشار.

تريد أيضاً أن تفوت الموظفين إلى وزارة التربية الوطنية، بالله عليكم أشنو غادي يدير الأستاذ ديال الطبخ في وزارة التربية الوطنية؟
إن ما يحدث في هذا القطاع أمر خطير جداً، لا يمكن أن نقبل من هذه الحكومة أنه عندنا فيها (super) وزراء، والسيد رئيس الحكومة قال ما عندنيش (super) وزراء، واحنا فعلاً تنلقاوا بأنه كاينين (super) وزراء، ما يمكنش وزير نطلبو مساءلته أو لا الإحاطة علماً وترفض الحكومة تجاوب، ما يمكنش وزيرة نعطو عليها باش نستجوبوها وترفض أنها تجاوب. كيف؟

أشنو هؤلاء الوزراء؟ وهاذ الوزيرة ما مشات لا عند المواطنين باش تاخذ عندهم في الانتخابات باش تاخذ الثقة ديالهم ولا هي ستذهب بعد ذلك، وهذا الأمر يطرح تساؤلات عديدة.

كيف نقبل، السيد الرئيس، أن وزيرة والسادة أعضاء الحكومة، كيف نقبل أن وزيرة ترفض تطبيق رئيسها في الحكومة وترفض أن تأتي، واتصلنا بها هنا في البرلمان، في وزارة المالية، السيد وزير المالية طلبنا منه يتصل بها وقالها لها ومع ذلك تريد تفويت هذا.
نحن لا يمكن أن نسكت على هذا الأمر، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، شكراً، شكراً.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والبيئة، موضوعه "التلوث بالمدن".

الكلمة لأحد السيدين، إما الأستاذ أعمو أو لا الأستاذ عدي.

السيد عدي تفضل.

المستشار السيد عدي شجري:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

تعرف بعض المدن المغربية مستويات عالية من التلوث الناتج عن عدة عوامل، وبالأساس الانتشار المستمر للغازات السامة، مما يؤثر على صحة المواطنين وعلى البيئة.

لنا نساألكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية الوزارة المتبعة للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق المغاربة؟
شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكراً.

الحمد لله في هذه الوزارة مجال مجال، ليس هناك (super) وزير، كلهم

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée

التلوث ديال الهواء، أما الشيء الآخر متغلب فيه، لأنه مرتبط بصناعات وإناجزات قديمة خاصها (la mise à niveau) والتأهيل، وهذا ما نشغل عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكر كذلك على مساهمتك القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع آخر، قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، التي حاضرة معنا السيدة الوزيرة في خمس (5) أسئلة، السؤال الأول موجه من طرف الفريق الحركي، موضوعه "محرابة الفقر والهشاشة". السيد رئيس الفريق، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رمضان مبارك سعيد للجميع.

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم تعدد مخططات التنمية البشرية يعرف الفقر والهشاشة ببلادنا أرقاما مقلقة، خاصة في ظل أزمة "كوفيد-19".

على ها الأساس نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول ما يلي:

- ما هو تقييمكم للبرامج الحكومية التي استهدفت محاربة الفقر والهشاشة؟

- وما هي الخطوط العريضة لإستراتيجية الحكومة في هذا المجال؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

بداية رمضان مبارك سعيد لكم جميعا، متمنياً لكم بالصحة والعافية والسلامة.

إذن بالنسبة لهاذ السؤال هو اليوم لابد من التأكيد أن هناك مجموعة من السياسات العمومية والبرامج التي وضعت، والهدف منها طبعاً هو مزيد من القضاء على كل مظاهر الهشاشة والفقر.

طبعاً أزمة "كوفيد-19" اليوم أزمة عالمية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية هي كذلك. بالنسبة لنا اليوم في بلادنا لابد من التأكيد على أهم سياسة عمومية تم الاشتغال عليها، وهي السياسة العمومية المندمجة للحماية

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الوزير على الجواب وعلى التوضيحات.

فعلاً أن أصل السؤال اللي هو توجه لكم تيمم انبعاث الغازات السامة، ولكن إلى اسمحتو ما فيها باس أنه في إطار التعقيب نتطرقو كذلك لبعض العوامل الأخرى اللي تتساهم في هاذ التلوث هذا، خصوصاً النفايات، إذا علمنا أن في بعض المدن التجميع ديال النفايات تبتعلط تياخذ شوية الوقت، حتى أنه هاذ التعتال تيسبب في كذلك في الانبعاث ديال الغازات، وبالتالي التلوث ديال الهواء.

كذلك المياه العادمة، يعني الصرف الصحي، في جل المدن، الصرف الصحي، الماء الطريقة باش خاصو بتطريطا حتى أنه هو كذلك يتساهم في تلوث الهواء، إيو إذا علما أنه في بعض الأحيان تيصب في مجاري المياه، وفي بعض الأحيان كذلك في بعض الضيعات الفلاحية، ونأخذ على سبيل المثال واحد الإشكال اللي بلا شك تتعرفوه، السيد الوزير، لأنه تطرقنا ليه في عدة مرات في هاذ القبة هو ديال تينغير، يعني المشكل ديال المياه العامة ديال مدينة تينغير تتصب في الضيعات الفلاحية، وهاذ الشيء هذا تيسبب في واحد العدد ديال الروائح الكريهة، في واحد العدد ديال الأمور اللي تتعلق بالتلوث، كذلك تتسبب في خسارات حتى على المزروعات ديال الناس.

لهذا، إجمالاً، السيد الوزير، هاذ المشكل ديال التلوث حقيقة راه خاص الدولة تأخذ هاذ الشيء هذا مجدية، لأن راه المشكل بدا كيتفاقم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والبيئة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا المدن عموماً كين تحول إيجابي فيما يتعلق بجمع النفايات من 10% اللي كانت بطريقة كلاسيكية وصلنا إلى 80% الحمد لله بطريقة جيدة، الآن على مستوى المدن.

الآن بدأت استثمارات ضخمة، راه المدن كانت تتعطي 50 درهم 40 درهم باش يمكن مطرح النفايات، اليوم راه أصبح مطلوب منها تعطي 150 درهم 200 درهم، وهذا مكلف باش يمكن لنا لا الجمع ولا فرز النفايات والتدوير ديالها، (l'assainissement) على مستوى المدن يمكن نقول إجمالاً وصلنا إلى نتائج تصل إلى أكثر من 80%.

الي باقي عندنا إشكال حقيقة في العالم القروي، يمكن المدن خاصنا زيديو واحد شوية في (la dose)، اليوم راه ولينا تنديرو محطات ديال المياه العادمة اللي تتساوي أحياناً مليار ديال الدرهم، 60 مليار، وهي غادية، بمعنى كين استثمارات في هاذ الاتجاه هذا، ولكن الخطورة كايينة في

تجهيزاً؛

ثانياً، السيدة الوزيرة، وفقاً لآخر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، تضاعف معدل الفقر 7 مرات ومعدل الهشاشة مرتين في المغرب، بفعل التداخات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة "كوفيد-19".

وأمام هذا الوضع الاجتماعي المقلق، ندعو الحكومة إلى التعجيل باتخاذ تدابير لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء واعتماد مقاربة شمولية لمعالجة هذه الإشكالية، ومدخل ذلك دعم الأسر المعوزة، خاصة ونحن مقبلون على شهر رمضان المفضل والمتزامن مع إكراهات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية؛

ثالثاً، صلة بما سبق، نتطلع في الفريق الحركي إلى التعجيل بإخراج "السجل الاجتماعي الموحد" و"السجل الوطني للسكان" إلى حيز الوجود، وذلك إلى تسريع وثيرة إحداث "الوكالة الوطنية للسجلات" كورش اجتماعي هام، نتوخى من خلاله ضمان الحكامة والعقلنة في تدبير المنظومة وتوسيع الدعم الاجتماعي.

وهي مناسبة سانحة لنا أيضاً للتنبؤ بالورش الملكي المجتمعي المتعلقة بالحماية الاجتماعية، الذي سيساهم - لا محالة - في تحسين المؤشرات المتعلقة بالهشاشة الاجتماعية، متطلعين إلى التعجيل الحكومي بتنزيل هذا الورش الإستراتيجي؛

رابعاً، السيدة الوزيرة، انسجاماً مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية، نعتبر أن المدخل الأساسي لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء هو تنمية الوسط القروي والجبلي وتقليص الفوارق الجالية والاجتماعية، على اعتبار أن خريطة الفقر والهشاشة مطبوعة بتباين جموي بأرقام متفاوتة مجالياً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيدة الوزيرة، فيما تبقى لها من الوقت.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

شكراً على تثمينكم وعلى مقترحاتكم.

أريد أن ورش الحماية الاجتماعية اليوم يعتبر ثورة اجتماعية غير مسبوقة في بلدنا، والذي سيمكن فئات عديدة من الفئات في وضعية هشاشة أن تتمكن من الحماية الاجتماعية، ونعلم أن من هاذ الفئات اليوم كما ذكرتم، أهمية..

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

اسمحي لي، أنا أوزع الوقت بين الحكومة وبين البرلمان بالتساوي.

السؤال الثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "النهوض

الاجتماعية.

تعلمون أن موضوع الحماية الاجتماعية هو موضوع مهم جداً، ويعتبر من المحاور الأساسية في محاربة الفقر والهشاشة، وقد انكبت الحكومة على مراجعة شاملة وعميقة لمنظومة الحماية الاجتماعية، من خلال التركيز على أربعة محاور أساسية، من بين هذه المحاور: إعداد سياسة عمومية مندمجة بمكوناتها المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي.

طبعاً، وزارة التضامن هي تساهم إضافة إلى مجموعة من الشركاء في مجال المساعدة الاجتماعية، والتي تعتبره كذلك أنها مهمة خاصة في هذه الفترة، إضافة إلى التحسين، وهو محور مهم، وهو استهداف وتحسين منظومة الاستهداف في بلدنا، الاستهداف من برامج الدعم الاجتماعي، وتعتبر أن هاذي خطوة مهمة جداً من خلال إحداث السجل الاجتماعي الموحد، التي اليوم كآين اشتغال حثيث على إخراجها.

طبعاً موضوع الحماية الاجتماعية، كما أكدت أهميتها في مجال المساعدة الاجتماعية، يكفي أن أذكر مجموعة من البرامج التي تعتبرها مهمة جداً، منها برامج صندوق الحماية الاجتماعية والتأسيك الاجتماعي، التي اليوم كآين برامج خاصة بالدعم المباشر للأرامل، التي وصلنا أكثر من 110.000 امرأة أرملة تستفيد من هذا الصندوق بواحد المعدل دبال أكثر من 190.000 يتيم ويتيمة يستفيدون من هذا الصندوق، فيهم أكثر من 12.000 يتيم ويتيمة التي هم في وضعية إعاقة والتي تستفيدون، بطبيعة الحال، ما فيهاش نفس الشروط بالنسبة للأطفال الآخرين.

وكذلك، يمكن نأكد على برامج أخرى لا تقل أهمية، وهي البرامج الموجهة لحماية الأطفال التي هم في وضعية صعبة والنساء في وضعية صعبة، من خلال إطلاق "البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء"، والتي من خلاله تم عقد مجموعة من الاتفاقيات مع الجماعات الترابية ومجالس الجهات من أجل ضمان التنزيل الفعلي لهذا البرنامج.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نشكركم على جوابكم والتفاعل معه.

واستحضاراً لرهان محاربة الفقر والهشاشة ببلادنا، خصوصاً في سياق أزمة "كوفيد-19" وتداخياتها الاقتصادية والاجتماعية، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولاً، نتمن عالياً النتائج الجيدة المحققة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مراحلها الثلاث، كورش ملكي طموح يستهدف دعم الفئات في وضعية صعبة ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة وتدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل

نسبة التعميم ديال التعليم 99%، واللي نسبة الفتيات فيها جد وجد مهمة، كياكد على أننا أمام برامج اللي عندها واحد الأثر اللي غادي يكون واحد الأثر مهم جدا في مجال النهوض بالمرأة القروية وبحقوقها وإدماجها بشكل مباشر.

إضافة إلى الفضاءات المتعددة الوظائف التي أطلقتها وزارة التضامن، اليوم عندنا واحد الشبكة تتضمن أكثر من 65 فضاء، وسيضاف إليها 20 فضاء في إطار هاذ 2021 لنصل إلى 85 فضاء، وفيها فضاءات اللي قريبة للنساء في العالم القروي، والغرض منها هو أننا نحققو بنيات ديال القرب اللي نتقوم بالتأهيل ديال النساء ومواكبة النساء وتكوين النساء حتى نحقق لهم فرص للاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم، إلا أن وضعية المرأة القروية والجلبية من وجهة نظر فريقنا أكثر تعقيدا مما جاء في عناصر جوابكم. لا يسمح المجال لبسط المشاكل أو لبسط الأدوار الكبيرة التي تضطلع بها النساء القرويات وإسهامها الحاسم في تعزيز التنمية الزراعية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في القرى والجبال، فهي تشتغل أكثر من الرجل في هاته المناطق، إلا أن هذا المجهود تقابله معاناة حقيقية تعيشها المرأة القروية في مناطق قد يكون بعضها منعزلا لفترات طويلة.

إن معاناة نساء المغرب في البوادي والقرى وأقصى الجبال تتوزع بين ما هو اجتماعي واقتصادي، حيث تغيب فرص الشغل بالنسبة للنساء، باستثناء العمل داخل الحقول، مما يضطرها إلى اللجوء إلى نشاطات الزراعات المعيشية أو تضطر إلى العمل في ضيعات زراعية كبرى، مما يجعلها تتكبد عناء التنقل إلى المناطق التي توجد فيها تلك الضيعات، كما تعاني معظمهن من ظروف صعبة أثناء اشتغالهن في تلك الضيعات، ناهيك عن مشاكل الأمية التي تعد من أبرز مشاكل المرأة القروية بالمغرب، إذ أن هناك مناطق قروية في المغرب تصل فيها نسبة الأمية تقريبا 90%، مما يحرمها من فرص التنمية رغم المجهودات المقدرة المبذولة في هذا الإطار والتي عبرت عنها.

السيدة الوزيرة،

رغم أننا في سنة 2021 إلا أن مناطق مغربية ما تزال تشهد ظاهرة "زواج الفاتحة"، الذي يتسبب في مشاكل كبرى، في غياب إرادة سياسية حقيقية لمنع هذه الظاهرة، وما يترتب عنها من ضياع حقوق المرأة والأبناء، هي مشاكل كثيرة ومعقدة إذا ما أضفنا إليها ما تتعرض إليه المرأة القروية من عنف جسدي واغتصاب وما تعانيه من فقر وهشاشة وقلة ذات اليد، ما يجعلهن غير قادرات على دفع أتعاب محامي يتبنى قضاياهن في كثير من

بوضعية المرأة القروية والجلبية ببلادنا".
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارون،

أخواتي المستشارات،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتمد وزارتم اتخاذها من أجل إيجاد حلول آنية لخلق البيئة المناسبة للنهوض بوضعية المرأة القروية والجلبية ببلادنا، خصوصا وأنها تعاني من مشاكل ومعاناة حقيقية، جراء العزلة نتيجة التهميش والفقر والأمية، رغم المجهودات التي تبذلونها.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هو موضوع المرأة القروية أكيد أنه يشكل صلب اهتماماتنا، لأن اليوم كل البرامج التي تقوم بها الحكومة وتتوجه للعالم القروي، خاصة في مجال البنيات التحتية، توفير الفضاءات الضرورية، المجهود الوطني الكبير في مجال التمدرس، في مجال الصحة، أكيد أن المرأة القروية هي في عمق وفي صلب هذا الاهتمام.

بالنسبة لوزارة التضامن اليوم، أكيد أن البرنامج الذي أطلقناه والذي نؤكد على أهميته في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، لأنه يهم كذلك المرأة القروية، وهناك مجموعة من التدابير التي تم تخصيص المرأة القروية بها، خاصة في شق التكوين والتأهيل، لأن كنعرفو اليوم أنه كايته واحد الحركة مهمة في نسبة النساء القرويات اللي منخرطات في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، عبر تعاونيات، هاذ العدد اللي ارتفع بشكل كبير، كنا في 2200 سنة 2015، اليوم احنا في أكثر من 6200 في عدد التعاونيات النسائية اللي كنعقدها نساء أو كتسيرها نساء، فالיום التوجه من خلال مغرب التمكين، واللي قمنا بمجموعة من الشراكات مع مجموعة من الأقاليم، وفيهم أقاليم اللي عندهم جهات اللي كتمس المرأة القروية بشكل مباشر من أجل ضمان ولوج منصف لهاذ النساء في المجال الاقتصادي ومن أجل كذلك تكوين المرأة القروية ومواكبتها.

واليوم هاذ المجهودات التي تبذلها الحكومة في مختلف القطاعات، خاصة في تمدرس الفتاة القروية، واللي أعطانا واحد النسبة ديال التعليم مرتفعة،

تساءل عن سبب ضعف عدد المستفيدات من برنامج دعم الأرمال وعدم القيام بحملات كافية للتعريف به وتشجيع النساء المعنيات على الانخراط فيه.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على هذا السؤال.
هو في الحقيقة اليوم النساء المستفيدات اللي هوما في وضعية ترميل عندنا 110.000 امرأة إلى حدود 26 مارس 2021، 110.869 أرملة، حوالي 193.000 يتيم وبتيمة، وطبعا هاذو كاملين كانوا بدون عائل وبدون مورد قبل اعتماد هذا البرنامج اللي انطلق منذ سنة 2015.
عدد الأطفال المندرسين من الأطفال اللي كياخذو الدعم بفضل هذا البرنامج 147.000، و12.300 كما ذكرت سابقا هم في وضعية إعاقة، وضعية الإعاقة غير الملمزين بشواهد إتمام التمدريس.

طبعا، هذا البرنامج اليوم يتم تدبير البرنامج مع المنظومة الجديدة للاستهداف، هذا من البرامج، إضافة إلى برامج أخرى، هذا من البرامج اللي غادي يتطبق فيها برنامج الاستهداف من خلال السجل الاجتماعي الموحد.

بالنسبة لنا نعتبر هذا البرنامج برنامج مهم، والاستفادة منه تحققت على المستوى الفعل والعملي، النساء كيستفدو ما كانش قبل عندهم مورد، وكنعتبرو أن هذا البرنامج اليوم كيققق معنى التضامن في بلدنا، لأن التضامن لا يكفي أن يكون فقط مجرد شعارات، ولكن لابد أن تكون فيه برامج اللي فيها دعم مباشر لهذه الفئات، واليوم بفضل هذا البرنامج مجموعة ديال النساء اللي هوما في وضعية ترميل كيستطعو أنهم يكملو التمدريس ديال أبناءهم، وكيستطعو كذلك أنهم يكونو في وضعية أحسن بكثير مما كانوا عليها من قبل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا لك، السيدة الوزيرة، على توضيحاتك، ولكن نحن بقدر ما نمثل هذه المبادرة الاجتماعية المتميزة والرائدة، كنا نتمنى أن تصل لكل المعنيات بها، ولكن للأسف الشديد أن عدد المستفيدات لا يعكس العدد الحقيقي للمعنيات، وبالتالي نصادف تقريبا بشكل مستمر نساء تتوفر فيهن الشروط، ولكن لا يستفدن من هذا البرنامج، إما لجهلن به أو لضعف التعريف به، لأن ما كاينش حملات واسعة تعرف بهذا البرنامج رغم أهميته، ثم لتعقيد المساطر، لأنه الاستفادة مرتبطة بالتوفر على نظام المساعدة

الأحوال، بالإضافة إلى عوائق البنية التحتية من مسالك وطرق وغير ذلك وقلة المرافق وعدم استيعابها في العديد من مناطق المغرب العميق، من مستويات ودور الطالبات، ما يعرض العديد منهن إلى الوفاة أثناء الوضع، إلى انقطاع متابعة الدراسة بالنسبة لأخريات.

لذلك، نرى أن الاهتمام بالمرأة القروية والجلية يفرض التثاقية البرامج المشتتة إمكانياتها على العديد من القطاعات الحكومية من أجل تركيز التدخلات الحكومية فيها وتوجيهها نحو الأولويات، مؤكدين في هذا الإطار على أن مواجهة الفقر والهشاشة، باعتبارها المدخل الحقيقي لبداية النهوض بأوضاع المرأة القروية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أبدي أن المدخل الحقيقي هو الاستثمار في تمدريس الفتيات وفي التكوين وفي التأهيل.

طبعا، البرامج التي تقوم بها في قطاع التضامن خاصة البرامج الموجهة في وزارة التضامن والبرامج الموجهة للمرأة تقوم على الالتقائية والتنسيق بين مختلف المتدخلين، برنامج "مغرب التمكين" الذي تحدث عنه يقوم على التنسيق بين مختلف المتدخلين من قطاعات حكومية مؤسسات وطنية، فاعلين في هذا المجال لضمان الالتقائية، وبالتالي فاليوم كنظن أن الحكومة قطعت أشواط كبيرة في مجال الالتقائية في برامجها، وطبعا هذه الالتقائية عندها نجاعة، بل أكثر من ذلك نضع آليات الحكامة لضمان حسن التنزيل.

فهذا البرنامج هناك لجنة وزارية يرأسها السيد رئيس الحكومة، هي التي تشرف على التنزيل الأمثل لهذا البرنامج، وبالتالي لا نتحدث اليوم عن برامج مفككة، ولكن نتكلمو على برامج مندمجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة.

السؤال الثالث لفريق العدالة والتنمية حول "ضعف التعريف ببرنامج دعم الأرمال".

الكلمة لكم السيدة الرئيس.

المستشار السيد علي العسري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

مسطرة بسيطة، تمكن للسيدة تتوجه للمصالح الترابية وتتقدم بالملف ديالها، عدد الملفات والتي تبين أن المسطرة ما فيهاش إشكال كبير هو أن عدد الملفات المقدمة لم تتجاوز 122.000 الملفات المودعة لدى مصالح وزارة الداخلية، حوالي 122.000 من الطلب، مجموع الملفات التي توصلت بها كتابة اللجنة المركزية الدائمة 120.000، وعدد الأرامل المقبولات بشكل نهائي 110.000، نتكلم إلى حدود 25 مارس.

إذن فبالنسبة لنا هذا من البرامج المهمة، ولهذا سيتم اعتماده في برامج الاستهداف المباشر من خلال تطبيق السجل الاجتماعي الموحد، وهذا العمل تنقومو به مع مصالح وزارة الداخلية لضمان الاستمرارية ف هاذ البرنامج طبعاً ولضمان أن النساء اللي تيسستافدو، خاصة اللي هوما عندهم أطفال، يتحملن مسؤولية أطفال أنه تستمر هاذ الاستفادة.

أشرت إلى نقطة مهمة في هذا البرنامج هو أن الأطفال اللي في وضعية إعاقة ما تيسريش عليهم المسطرة التي تسري على غيرهم من الأطفال، ولهذا هاذو تيسستافدو بدون الشرط ديال التمدرس، عندنا أكثر من 12.000 طفل يتيم اللي هو في وضعية إعاقة اللي تيسستافد من هاذ البرنامج. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

السؤال الرابع لفريق الاتحاد المغربي للشغل، موضوعه "واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب".
الكلمة لإحداكن.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسألكم عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ مقتضيات الدستور والقوانين المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة.
شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيدة المستشارة.

أولاً، موضوع الأشخاص في وضعية إعاقة، لا أخفيكم انه يحظى باهتمام كبير من طرف الحكومة، وطبعاً هناك تعليمات ملكية سامية للاهتمام بقضايا الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بهم، المغرب يؤطره أو لدينا اتفاقية، احنا موقعين ومصادقين على الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، عندنا قوانين مؤطرة، عندنا سياسة عمومية، عندنا مخطط

الطبية "الريميد" (RAMED²)، مرتبطة بالتسجيل في الحالة المدنية، مرتبطة بوجود عقد الوفاة، مرتبطة بعقد الزواج، مرتبطة بتدريس الأطفال، مرتبطة بواحد المجموعة.. مرهونة بواحد المجموعة ديال الأمور التي يصعب على المرأة القروية البسيطة الأمية في أعالي الجبال أن تستوعبها وتتخربط ضمن هذا البرنامج، اللي قلنا كانت مبادرة متميزة.

ولابد هنا أن نتساءل عن سبب هذا الضعف، كما نتساءل عن مآل هذا الدعم مع تطبيق قوانين الحماية الاجتماعية الجديدة، التي تروم أو تتوجه إلى إلغاء نظام المساعدة الطبية (RAMED)، وأن هذا البرنامج هو مرهون بهذا النظام.

إذن لابد من التفكير بشكل استباقي في كيفية التعاطي للحفاظ على استمرارية وديمومة هذا الدعم لما له من أهمية قصوى لدى الفئات المعنية به، ثم الحاجة ملحة لتوسيع قاعدة المستفيدين، لاسيما من الأرامل اللواتي لا أطفال لهن وليس لهن معيل، خصوصاً من كبار السن، مع ضرورة مراعاة أيضاً بعض المقتضيات لتلك التي .. لأنه لا يعقل بأن يمنع الجمع بين هذا البرنامج ودعم "تيسير" للتمدرس أو عدم منح المنح الجامعية للطلبة وال طالبات.

هنا ألتمس منكم إعطاء وقت كافي لتجديد البطاقة، لأن الآن المعروف أنه بمجرد انتهاء صلاحية بطاقة (RAMED) يتوقف الدعم، وهذا الأمر غير معقول أن على الأقل كان خاصها تعطى واحد الآجال معقولة لتمكين هؤلاء النسوة من تجديد بطاقة (RAMED) حتى لا يتوقف دعمهن، الذي في الغالب يكون المصدر الوحيد لعيشهن، ثم كان الأمل أن تتوسع قاعدة المستفيدين من الدعم المباشر الذي أطلقتته الحكومة السابقة منذ 10 سنوات، ليشمل أيضاً الأشخاص في وضعية إعاقة، ليشمل الشيوخ والعجزة الذين لا معيل لهم، وبالتالي أنه كان هذا التوجه وهذا التطوير لهاد قاعدة الدعم المباشر كان سيكون لها الأثر الإيجابي والمهم على السياسات الاجتماعية ببلادنا وعلى تحسين الظروف لهاد الفئات المحرومة والهشة وتوفير الكرامة لهم.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، شكراً.. شكراً لك.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم، شكراً السيد الرئيس.

شكراً، السيد المستشار، على هاذ التثمين لهاد البرنامج.

هو هذا برنامج محمد، اليوم الغلاف المالي الذي تم رسده له مليارين و876 مليون ديال الدرهم منذ انطلاقه سنة 2015، طبعاً المسطرة هي

² Régime d'Assistance Médicale

ويعانون التهميش في هذا الإقليم، وبالتالي فهما، هذا الإقليم ليس وحده أو الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا وحدهم في هذا الإقليم، بل الأشخاص في وضعية إعاقة يعانون التهميش في جميع أنحاء المغرب، وتبقى هي العنوان العريض الذي يمكن من خلاله توصيف واقع الإعاقة ببلادنا، بدليل إحصاءات رسمية، ف 66% من الأشخاص في وضعية إعاقة لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي، 62% معطلون عن العمل، 55% محرومون من الخدمات الصحية.

ورغم دسترة الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة ومصادقة بلادنا - كما ذكرتم - على الاتفاقية الدولية والبروتوكول الإضافي وتوفرها على ترسانة قانونية هامة لحماية حقوقهم، إلا أن العديد من هذه القوانين لم تجد طريقها للتنفيذ، كالقانون 10.03 المتعلق بالولوجيات، يكاد يكون منعزلاً إن لم نقل منعزلاً، على مستوى وسائل النقل العمومية وفي الفضاء العمومي وداخل الإدارات والمؤسسات العمومية، ونحن في قبة البرلمان هنا في مجلس المستشارين فقد عانى ضيوفنا من ذوي الاحتياجات الخاصة أو ذوي إعاقة من هذه المشكلة: عدم وجود ولوجيات بهذه المؤسسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن إنهاء التهميش الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة ينطلق من تفعيل الاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا وتنزيل مضامين الدستور والتطبيق الأسلم والفعلي للقوانين ذات الصلة، ونحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل واقتناعاً منا بالمسؤولية الجماعية لجميع مكونات مجتمعنا للارتقاء بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة والاستجابة لمطالبهم في العيش الكريم، نؤكد على ضرورة اعتماد مقارنة حقوقية واقعية وتشاركية بدل المقاربة الإحسانية واعتبار الإعاقة قضية مجتمعية غير قابلة للتجزؤ.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة:

- أولاً، تأهيل منظومتنا التعليمية على المستويين البيداغوجي واللوجستي لضمان حق هذه الفئة في ولوج تعليم دامج ومستدام؛
- ضمان حقها في الشغل اللائق والمناسب لكفاءاتها ومؤهلاتها وتوفير ظروف الشغل الملائمة، ومن بينها تكييف أوقات وأماكن العمل حسب نوع الإعاقة وتوفير الشروط التيسيرية من ولوجيات ووسائل تقريبية لمكان العمل والليات التكنولوجية وتشجيع العمل عن بعد وتمكينهم من حقهم في الترقى المهني؛

- إقرار حصيص 7% مخصص للأشخاص في وضعية إعاقة للتشغيل في الوظيفة العمومية بشكل سنوي ومنتظم وتفعيل المادة 15 من القانون الإطار 13.97 لوضع إطار تعاقدى بين الدولة والقطاع الخاص يحدد التدابير والإجراءات التحفيزية والمواكبة والإدماج المهني.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، دابا الصوت ما عندكش.

السيدة الوزيرة، فيما تبقى لك من الوقت مع إضافة 20 ثانية تاخذها.

تنفيذي والسياسة العمومية والمخطط التنفيذي الدور دياهم هو ضمان الالتقائية والتنسيق بين كافة المتدخلين.

أهم البرامج التي اشتغلنا عليها في الفترة الأخيرة، أولاً، نحن بمناسبة اليوم الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة اللي كيصادف 30 مارس من كل سنة وضعنا واحد البيان وضمنا جميع المنجزات ديال الوزارة وديال الحكومة في هذا الموضوع، لإيماننا العميق بأن المعلومة من حق الأشخاص في وضعية إعاقة والمهتمين والفاعلين أن تكون لديهم معرفة بكل البرامج.

غتمشي فقط لبعض البرامج اللي كنعبروها مهمة جداً، إطلاق برنامج "نسمع" واللي كيمشي بمقاربة استباقية، يعني أن الأطفال اللي هوما في وضعية إعاقة سمعية كحاولو نعالجهم في هاذ السن ديال قبل 5 سنوات، وهذا برنامج مهم جداً اللي كتقوم به الوزارة بشراكة مع مؤسسة للا أسماء للأطفال الصم، بشراكة مع مؤسسات أخرى وطنية لمحاولة أننا نواكب هاذ الأطفال ونوضعو لهم هذه التوقعة، والعملية ماشي فقط في التوقعة، ولكن خاصها مواكبة من أجل باش نوفر جميع الشروط لنجاح هاذ العمل هذا.

أقف كذلك عند موضوع مهم جداً وهو دمج الأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية. هذه الحكومة اليوم وفرت 650 منصب بداء من 2018 إلى الآن، آخرها بدينا بـ 50 منصب في 2018، 200 في 2019، اليوم في 2021 أعطينا 400 منصب ما بين 2020 و2021 واللي مرت المباراة باعتماد ظروف جد ميسرة، من بينها الاعتماد على منصة "خدماتي" التي أطلقتها الوزارة، واللي تعطي أن شواهد الإعاقة اليوم الأشخاص في وضعية إعاقة كيمكن لهم يأخوذوها بطريقة ميسرة جداً عن طريق استعمال هذه المنصة.

طبعا بهذا الشكل هذا وصلنا اليوم لـ 23.000 شهادة التي تم تسليمها واللي هي مهمة جداً، في حين كان قبل كتوصل حتى لـ 5000 كل سنة. بالنسبة لنا الإدماج في الوظيفة العمومية بهذه الطريقة وهذه العملية اللي تنظمت واللي تجندت لها مصالح رئاسة الحكومة وجميع الوزارات المعنية أعطتنا نتيجة مهمة، وهي إدماج 400 شخص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية، إضافة إلى البرامج الأخرى اللي هي في صندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية، منها دعم التمدريس، منها المعينات التقنية، منها مراكز المواكبة والمساعدة وغيرها من البرامج.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء الجياوي:

شكراً السيدة الوزيرة.

أكد أنه لا يختلف إثنان عن الجهود المبذولة، إن على المستوى الرسمي أو الجمعي، إلا أن التهميش بقي هو العنوان العريض الذي لا يمكن من خلاله توصيف واقع الإعاقة ببلادنا، ونخص هنا بالذكر تحت طلب أحد المستشارين أن إقليم الدريوش الأشخاص في وضعية إعاقة يعانون الأمرين

طبعا هاذ المؤسسات نعتبرها من المؤسسات الداعمة للتدريس، ولهذا كايين تداخل بين مجموعة من القطاعات في هاذ الموضوع، وزارة التربية الوطنية عندها منح اللي تنقدحها لدور الطالب، مؤسسة التعاون الوطني كذلك تقدم منحا سنوية لهذه المؤسسات، تصل إلى أكثر من 76 مليون ديال درهم، وطبعا تم اعتماد كل التدابير الاحترازية في فترة الحجر الصحي ولازالت، لأن هناك لجن يقظة، ونحرص وحرصنا على وضع دليل خاص بحماية هاذ المؤسسات وحماية المستفيدين منها، وهاذ الدليل طبعا احترام كل الإجراءات الاحترازية التي عملت بها بلادنا في فترة الحجر الصحي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا، السيدة الوزيرة، على هاذ الرد ديالكم.

هاذ التدابير الاحترازية اللي تكلمتو عليها هي المشكل علاش طرحنا هاذ السؤال، لأنه وقفنا على حالات ديال دور الطالبات اللي عرفت فعلا تنفيذ هاذ التدابير الاحترازية بدون الإجراءات الموازية أو المواكبة، وهذا هو في الحقيقة مرتبط الفرس في جميع المساءلات اللي كنا نسأل فيها الحكومة بعلاقة مع تدبير الجائحة ديال "كوفيد-19".

هاذ الدور اللي تتكلم عليهم خلال الجائحة طرات هذه التعليمات وهذه التدابير الاحترازية اللي كتقتضي بأنها تنقص في الأخير العدد ديال الطالبات اللي كيجيو لهاذ دور الطالبات، اللي كيستفدو ونقصو حتى لـ 50% ديال العدد ديال الطالبات اللي كيولوجو اللي كيستفدو، 50% ديال الطالبات خلال السنة الماضية، على أساس أن هاذ الطالبات غادي يكونو مشاو لديورهم كيقراو عن بعد في غياب طبعا الشبكات ديال التواصل وفي غياب الإمكانيات، خاصة في المناطق الجبلية وفي المناطق القروية.

اللي حصل هو أنه في بداية هذه السنة الدراسية هاذوك 50% ديال الفتيات انقطعوا عن الدراسة، السيدة الوزيرة. إذا تكلمتو اليوم اعطيتونا الرقم ديال 86.000، أنساءل واش نيت 40.000 ما تلاوش رجعو يقرأو هذه السنة، هذا كنا ننتظرو تعطيتونا بعض المعطيات حول هذا الواقع هذا، واقع هذا راه كايين، ماشي زعما قلنا غير هكذا من راسنا.

اللي كان خاصو يتدار هو كان خاص المسؤولين الجهويين على مستوى التعاون الوطني وعلى مستوى الوزارة ديالكم فاش شافو بأن كايين انقطاع عن الدراسة ديال هاذ الطالبات يمسيو يسولو ويشوفو الإمكانية أنهم يرجعو يقرأو هذه السنة، لأنه كيجي فنهو الناس اللي فقدو الشغل دياهم خلال هذه الجائحة أو نقصو النشاط دياهم، الدخل دياهم نقص واحد الشوية، كتنماو إن شاء الله أن المغرب يتجاوز هذه الإشكالية وترجع الأمور إلى مجاريها، وهاذو يمكن يسترجعو مناصب الشغل دياهم، ويمكن يسترجعو الدخل دياهم، ولكن الفتيات اللي انقطعوا راه 100% ما غاديش يرجعو يقرأو، يعني المستقبل دياهم ضاع، يعني هاذي أمور اللي ما يمكنش

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، بالنسبة لموضوع الولوجيات، وبه أبدأ، عندنا برنامج مع 20 جماعة تربية وتتبعه باستمرار من أجل تنفيذ هذا البرنامج الخاص بجمع هذه المدن ومدن ولوجة.

بالنسبة ذكرنو أنه الموضوع ديال التدريس موضوع التدريس مهم جدا، اليوم عندنا مخطط وطني للتربية الداعمة مع وزارة التربية الوطنية، تربطنا اتفاقية لرفع نسبة تدرس الأشخاص في وضعية إعاقة، ونحن نتقدم فيها بشكل كبير، باش تقولو بأن الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب.. عندنا اليوم 165 مليون ديال درهم اللي تمشي سنويا من الصندوق لدعم مراكز تدرس الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر سؤال في هذا القطاع وفي هذه الجلسة للفريق الاستقلالي، موضوعه "تدبير دور الطالبات خلال الجائحة".

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السؤال ديانا، السيدة الوزيرة، هو حول الإجراءات اللي اخذتها الوزارة ديالكم أو الحكومة بشكل عام من أجل أن تستمر دور الطالبات في أداء المهام دياها في أحسن وجه خلال هذه الجائحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الرئيس،

أولا، أريد أن أؤكد على أهمية مؤسسة دور الطالب والطالبة، باعتبارها أحد شبكات السلامة الاجتماعية المنتشرة في مجموع التراب الوطني، ويبلغ عددها إلى نهاية شهر دجنبر 2020 ما مجموعه 895 مؤسسة مرخصة، ومجموع المستفيدين يصل إلى أكثر من 86.806 مستفيد، فيهم واحد الرقم مهم جدا وهو أن نسبة الفتيات في هذه الدور 54.76% من مجموع المستفيدين، يعني أن نسبة الإناث هي الأكثر وهذا تياكد البرامج الموجهة إلى تدرس الفتيات.

هي مؤسسات محمة جدا من أجل ضمان التمدرس وتتبع التمدرس، خاصة الأطفال إما اللي ييكونو في أسر معوزة أو كيتيمو للعالم القروي.

طبعا، لا يمكن أن تقبل أن خاصة الفتيات ينقطعو عن الدراسة لهذا السبب، وانتوما تتعرفو أن التعاون الوطني كين مساعدات اجتماعيات اللي كيواكو ويكمن لهم يتبعو ويكمن لهم يشوفو هذه الحالات، لهذا أتمنى أننا ما نكونوش في اللغة ديال التعميم، ولكن اعطيونا بالضبط، اعطيونا غير الحالات واحنا غادي نتبعوها.

ونبغي نأكد أنه حرصا منا على مزيد من جودة الخدمات المقدمة في دور الطالب والطالبة لأهميتها ولأنها اليوم تشكل 75% من مؤسسات الرعاية الاجتماعية في بلدنا، المؤسسات المرخص لها 1174، فيها أكثر من 800 هوما دور الطالب والطالبة.

حرصنا على أن هناك اليوم لجنة ثلاثية ما بين وزارة التضامن ووزارة التربية الوطنية و"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" لمدرسة سبل تحسين الخدمات المقدمة وتحجودها، علما أن الجمعيات المشرفة هي مدعوة إلى مزيد من تعبئة مواردها المالية والاجتهاد كذلك في الإبداع من أجل أن هذه المؤسسات تكون مؤسسات تستجيب للدور والمهمة التي وضعت لها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أشكر الجميع.

رفعت الجلسة.

الرجوع فيها إلى الخلف، وبالتالي هاذ الشي اللي تكلمتو عليه ديال دور الطالبات في التنمية ديال الفتاة القروية وفي الأسرة وفي التضامن كشفي هاذ الشي اللي تكلمتو عليه، السيدة الوزيرة، كيتقى ما عندو حتى شي قيمة إذا ما كاينش تتبع واستطعنا أننا نخليوهم أنهم يرجعو يقرأو، بلا ما نتكلم على الإشكاليات ديال التدبير وديال التسيير وديال قلة الإمكانيات اللي كاينة عند هاذ دور الطالبات في أنحاء المملكة.

إذن هذا موضوع بغيناكم، السيدة الوزيرة، تاخذوه بالجدية والأهمية وتحاولو تغيرو ما يمكن تغييره باش يرجعو هاذ الفتيات للدراسة، لأن هذا هو الهدف الأساسي ديال دور الطالبة، ماشي هي فقط مكان للسكن وصافي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزيرة للتعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا لكم.

أولا، أنا أتمنى أننا ما نمشيو للغة ديال التضخيم وديال التعميم، اعطيونا بالضبط فين كاين المشكل واحنا غادي نتبعوه، اعطيونا بالضبط فين كاين، لأن هناك مواكبة، هناك لجان يقظة، لجان مركزية ولجان إقليمية تنوع هذه الدور، بتنسيق تام مع السلطات العمومية، وطبعا دور الطالب والطالبة